الاخيرتان بحصتهما من رسوم مرور النفط عبر اراضيهما ولفلفت المسألة كلها، وغاب عن الساحة سلاح النفط العربي، وصار بيد مويدي المطالب الصهيونية واسرائيل، وبيد اسرائيل ذاتها التي ظل بمقدورها ان تحصل، عبر هؤلاء، على حاجاتها من النفط العربي. ومن اطرف ماقيل في معرض تفسير استمرار الامتيازات النفطية التصريح الذي ادلى به عبد العزيز بن سعود ملك العربية السعودية في عام ١٩٤٦ معللاً ذلك بأن اتفاقات الامتيازات، «عقد وعهد وان الدين الاسلامي قد امر بالوفاء بالعهود والعقود وحماية من هم في ذمة سلطان المسلمين» [٢٦]. اما الرفض العربي الرسمي لمطالب الصهيونية، ولاسرائيل، بعد قيامها، فانه لم يتوقف ولم تخفت حدته وقد صار له هدف مستجد هو التغطية على النهب الغربي للثروات العربية واهمها النفط.

وهكذا رفضت الحكومات العربية تباعاً اي مشروع ينطوي على امكانية تقسيم فلسطين الى دولتين منفصلتين او دولتين تتمتعان بحكم ذاتي وتشتركان في اتحاد، سواء عرضت هذه المشروعات مصادر بريطانية أم اميركية ام منظمة الامم المتحدة. ورفضت، بطبيعة الحال، الاعتراف باسرائيل بعد اعلان قيامها وأي شكل من اشكال التعامل معها. ووضعت، فيما بعد، استطراداً للمقاطعة الاقتصادية التي سبق ان اعلنها ممثلو عرب فلسطين ضد المؤسسات الصهيونية، نظاماً للمقاطعة الاقتصادية شمل، من الناحية الرسمية، المنتجات الاسرائيلية كافة ومنتجات الشركات التي تتعامل مباشرة مع اسرائيل او التي تعرف الدول العربية ان الرأسمال الاسرائيلي او الصهيوني يملك اسهما فيها، ولكنه لم يشمل الدول التي تقيم علاقات مع اسرائيل[٢٧] سياسية او اقتصادية، وانشئت في العواصم العربية مكاتب للاشراف على المقاطعة والتأكد من تطبيق انظمتها. وشاعت في الادبيات العربية، منذ قيام اسرائيل، عبارات من نوع اسرائيل المزعومة ودولة العصابات، كما شاع ايضا وضع كلمة اسرائيل بين أقواس، كلما فرض السياق إيرادها بغير الاوصاف التي تؤكد عدم الاعتراف العربي بوجودها.

وتمسكت الحكومات العربية تجاه اسرائيل بموقف يشبه موقفها من الصهيونية، اي برفض اي شكل من اشكال التفاوض بقصد الوصول الى تسوية معها. وابرز مجرى الاحداث هذا الرفض اول مرة، في أيلول العام ١٩٤٨، عندما عرض الوسيط الدولي الذي عينته الامم المتحدة أثناء الحرب العربية – الاسرائيلية الاولى، وهو السويدي برنادوت، مشروعاً للتسوية، اقترح فيه انشاء دولة اتحادية عربية – يهودية قائمة على الاتحاد الاقتصادي بين الجانبين، مع تحسينات في الحدود بين طرفيها لصالح العرب، جعلته افضل من مشروع التقسيم الذي اقرته الامم المتحدة. وقد حضر برنادوت بنفسه واحداً من اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية ليعرض مشروعه. إلا ان اللجنة رفضت المشروع،[٢٨] كما رفضت التفاوض مع الجانب اليهودي عبر هذا الوسيط، الذي دفع حياته، بعد قليل، ثمناً لاتهامه من قبل الصهيونية بأنه انحاز الى الجانب العربي، فاغتالوه لأن مشروعه نص ايضا على عودة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى اعتبار القدس جزءاً من الدولة العربية.